

No. 41400

**Belgium
and
Morocco**

Convention between the Kingdom of Belgium and the Kingdom of Morocco on extradition. Brussels, 7 July 1997

Entry into force: *1 May 2005 by notification, in accordance with article 25*

Authentic texts: *Arabic, Dutch and French*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Belgium, 25 May 2005*

**Belgique
et
Maroc**

Convention entre le Royaume de Belgique et le Royaume du Maroc sur l'extradition. Bruxelles, 7 juillet 1997

Entrée en vigueur : *1er mai 2005 par notification, conformément à l'article 25*

Textes authentiques : *arabe, néerlandais et français*

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : *Belgique, 25 mai 2005*

4) غير أنه يحتفظ بالحقوق التي قد يكتسبها الطرف المطلوب منه التسليم أو الغير في هذه الأشياء، وإذا كانت هذه الحقوق مثبتة فإن الأشياء ترجع عند انتهاء الدعوى في أقرب وقت ممكن وبدون صائر إلى الطرف المطلوب منه التسليم معاداً في حالة تنازله عن ذلك.

المادة التاسعة عشرة

العبور

1) يخصص في عبور تراب أحد الطرفين المتعاقدين، بناء على طلب يوجه عن الطريق المقرر في الفقرة الأولى من المادة 10 وطبق الشروط المطلوبة للتسليم ما عدا فيما يخص المستندات الواجب الإدلاء بها، حيث يجب الإدلاء فقط بالمستندات المنصوص عليها في الفقرة الثانية المقطع أ و ب من المادة 10 ولا تؤخذ بعين الاعتبار المتعضيات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة 2 والمتعلقة بعمدة العقوبات.

2) وفي حالة استعمال الطريق الجوي تطبق حينئذ المتعضيات الآتية :

أ) إذا لم يتقرر أي نزول فإن الطرف طالب التسليم يغير الطرف الذي يعبر الطائرة ترابه، ويشهد بوجود إحدى المستندات المنصوص عليها في المقطع (أ) من الفقرة الثانية من المادة 10 ويؤكد بأنه اعتماداً على العناصر الموجودة بيده لا يمكن رفض العبور بناء على أساس هذه الاتفاقية ولا سيما المادتين 4 و 9 وفي حالة نزول الطائرة بسبب حادث طارئ فيرتب عن تبليغ استعمال الطريق الجوي مفعول طلب إلقاء القبض الموقت المنصوص عليه في المادة 14، ويوجه الطرف طالب التسليم طلباً قانونياً بقصد العبور.

ب) إذا تقرر نزول الطائرة يوجه الطرف طالب التسليم طلباً قانونياً بقصد العبور.

المادة العشرون

الجرائم العسكرية

لا يمكن تطبيق هذه الاتفاقية في حالة الجرائم العسكرية.

5) مع مراعاة الحالة المنصوص عليها في الفقرة السادسة من هذه المادة، إذا لم يتم تلقي الفرد المطلوب في التاريخ المحدد، يمكن إطلاق سراح هذا الأخير بعد مضي أجل ثلاثين (30) يوما اعتبارا من هذا التاريخ. ويمكن للطرف المطلوب إليه التسليم رفض تسليمه من أجل نفس الفعل.

6) في حالة قوة قاهرة تحول دون تقديم أو تلقي الشخص الواجب تسليمه، يخير الطرف المعني بالأمر الطرف الآخر بذلك قبل انتهاء الأجل، ويتفق الطرفان على تاريخ جديد للتسليم وتطبق مقتضيات الفقرة الخامسة من هذه المادة.

المادة السابعة عشرة

تأجيل التسليم

يمكن للطرف المطلوب منه التسليم أن يوجّل، بعدما يبت في طلب التسليم، تسليم الشخص المطلوب لكي تجرى محاكمته من طرفه أو إذا كان قد حكم عليه لكي يقضي فوق ترابه مدة العقوبة المحكوم عليه بها من أجل فعل غير الفعل الذي طلب من أجله التسليم.

المادة الثامنة عشرة

تسليم الأشياء

في حالة التسليم،

1) يجوز ويسلم الطرف المطلوب منه التسليم حالة إجراءاته وبقدر ما يسمح بذلك تشريعه ما يأتي :

أ) الأشياء التي يمكن أن تستعمل بمثابة حجج الإثبات، أو

ب) الأشياء المتحصلة من الجريمة أو التي قد وجدت وقت إلقاء القبض في حيازة الفرد المطلوب أو عثر عليها فيما بعد.

2) يباشر تسليم الأشياء المنصوص عليها في الفقرة 1 من هذه المادة ولو في الحالة التي لا يتم فيها التسليم بسبب وفاة أو فرار الفرد المطلوب تسليمه الممنوح فيما قبل.

3) إذا حجزت أو صودرت الأشياء المذكورة في تراب الطرف المطلوب منه التسليم، يجوز لهذا الأخير أن يحتفظ بها مؤقتا لأجل مسطرة جنائية جارية أو يسلمها على شرط إرجاعها.

4) يمكن إنهاء إلقاء القبض المؤقت إذا مر عليه ثلاثون يوماً، ولم ترد على الطرف المطلوب منه التسليم أية من المستندات المبينة في المادة العاشرة، ولا يمكن في أية حالة من الأحوال أن تتعدى مدة الاعتقال ستين يوماً، غير أنه يمكن إنهاء إلقاء القبض في أي وقت، إلا في حالة ما إذا اتخذت الدولة المطلوبة جميع التدابير التي تراها ضرورية لمنع فرار الشخص المطلوب.

5) غير أن إطلاق سراح المعني بالأمر لا يحول دون إلقاء القبض عليه من جديد وتسليمه إذا ورد طلب التسليم فيما بعد.

المادة الخامسة عشرة

تعدد العرائض

إذا طلب التسليم من طرف عدة دول معاً، إما عن نفس الفعل أو إما عن أفعال متباينة، فإن المطلوب منه التسليم يبت في ذلك مع اعتبار جميع الظروف ولاسيما الخطورة النسبية ومكان ارتكاب الجرائم وتواريخ الطلبات وجنسية الفرد المطلوب وإمكانية تسليمه مستقبلاً لدولة أخرى.

المادة السادسة عشرة

تسليم الفرد المطلوب تسليمه

1) يخبر الطرف المطلوب منه التسليم الطرف طالب التسليم على الطريقة المقررة في الفقرة الأولى من المادة 10 بمقره حول التسليم.

2) يعلل بأسباب كل رفض كلي أو جزئي للتسليم.

3) في حالة القبول ينهي إلى علم الطرف طالب التسليم مكان وتاريخ التسليم، وكذا مدة الاعتقال التي قضاها على ذمة مسطرة التسليم الفرد المطلوب، والتي تخصص من مدة الاعتقال المفروضة على الشخص المسلم على تراب الدولة الطالبة.

4) تتحمل الدولة الطالبة، المصاريف المترتبة عن مسطرة التسليم ونقل الفرد المطلوب تسليمه.

3) إذا تم تغيير التكييف القانوني للفعل الإجرامي أثناء المسطرة فإن الفرد المسلم لا يتابع ولا يحاكم إلا بقدر ما تكون عناصر تكوين الجريمة تسمح من جديد بالتسليم.

المادة الثالثة عشرة

تسليم الشخص المسلم إلى دولة أخرى

يكون قبول الدولة المطلوب منها التسليم ضروريا لتمكين الدولة الطالبة من أن تسلم إلى دولة أخرى المسلم إليها والذي تبحث عنه هذه الدولة لأجل جرائم سابقة للتسليم ما عدا في الحالة المنصوص عليها في المقطع (ب) من الفقرة الأولى من المادة 12، ويمكن للطرف المطلوب منه التسليم أن يشترط الإدلاء بالوثائق المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة 10.

المادة الرابعة عشرة

الاعتقال المؤقت

1) يجوز في حالة الاستعجال بطلب من السلطات المختصة للدولة طالبة التسليم، إلقاء القبض المؤقت على الشخص المبحوث عنه وتبث السلطات المختصة التابعة للطرف المطلوب منه التسليم في هذا الطلب، طبق ما جاء في قانونها.

2) ينص في الطلب بإلقاء القبض المؤقت على وجود وثيقة من الوثائق المنصوص عليها في المقطع (أ) من الفقرة الثانية من المادة العاشرة وكذا العزم على إرسال طلب التسليم، كما تبين فيه الجريمة المطلوب من أجلها وزمان ومكان اقترافها مع الوصف الدقيق بقدر الإمكان للفرد المبحوث عنه.

3) يوجه طلب الاعتقال المؤقت إلى السلطات المختصة التابعة للطرف المطلوب منه الاعتقال أما عن الطريق الدبلوماسي وإما مباشرة عن طريق البريد أو البرق وإما على يد المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، أو بأية وسيلة أخرى تزك دليلا مكتوبا.

وإذا لم يقع التوجيه عن الطريق الدبلوماسي وجب في الحين تأكيده عن هذا الطريق وتخبر السلطة طالبة التسليم بمآل طلبها.

المادة الحادية عشرة
معلومات تكميلية

إذا كانت المعلومات المقدمة من الطرف طالب التسليم غير كافية حتى يتأتي للطرف المطلوب بالتسليم اتخاذ تقرير تطبيقاً لهذه الاتفاقية، فإن الطرف الأخير يلمس استكمال المعلومات الضرورية ويمكنه أن يحدد أجلاً لنيل هذه المعلومات.

المادة الثانية عشرة
قواعد الاختصاص

1) الفرد الذي يتم تسليمه لا يمكن أن يتابع ولا أن يحاكم ولا أن يعتقل من أجل تنفيذ عقوبة أو تدبير أمني ولا أن يجري عليه أي تقييد لحرية الشخصية لأجل فعل سابق للتسليم غير الفعل الذي سبب التسليم ما عدا في الحالات التالية.

أ) إذا وافق الطرف الذي سلم الفرد على ذلك فسيقدم طلب في هذا الصدد يكون مصحوباً بالمستندات المنصوص عليها في المادة العاشرة، وبمحضر قضائي يتضمن تصريحات الشخص المسلم وتعطى الموافقة إذا كانت الجريمة المطلوب من أجلها الفرد تستلزم هي نفسها وجوب التسليم بمقتضى هذه الاتفاقية.

ب) إذا كان باستطاعة الشخص المسلم الخروج من تراب الدولة المسلم إليها ولم يخرج منه خلال الثلاثين يوماً الموالية لإطلاق سراحه النهائي، أو عاد إليه بعد خروجه منه.

ج) إذا وافق الفرد المطلوب تسليمه صراحة وبمحضور موكله على متابعته ومحاكمته أو تنفيذ العقوبة المحكوم بها عليه، فإن تلك الموافقة يتلقاها أحد أفراد السلطة القضائية وتدون بمحضر قانوني، بعدما يخبره بالآثار القانونية التي تترتب على موافقته. ويتم إشعار الطرف الذي سلمه بهذه الموافقة.

2) غير أنه يمكن للطرف طالب التسليم أن يتخذ التدابير اللازمة قصد إيقاف أجل التقادم طبق تشريعه بما في ذلك الالتجاء إلى مسطرة المحاكمة غيائياً أو الطرد خارج التراب عند الاقتضاء.

المادة التاسعة
عقوبة الإعدام

إذا كانت الأفعال المطلوب من أجلها التسليم معاقب عليها بالإعدام بموجب قانون الدولة الطالبة، فإن هذه العقوبة تستبدل بتلك المقررة لنفس الأفعال في قانون الدولة المطلوب إليها التسليم.

القسم الرابع
مسطرة التسليم
المادة العاشرة
تقديم الطلب

- 1) يحجر الطلب كتابة ويوجه عبر الطريق الدبلوماسي.
- 2) يرفق الطلب بالوثائق التالية :
أ) بالأصل أو بنسخة صحيحة إما عن مقرر الحكم التنفيذي وإما عن الأمر بإلقاء القبض أو عن كل رسم تكون له نفس القوة ويسلم ضمن الكيفيات المقررة في قانون الدولة طالبة التسليم.
- ب) عرض للوقائع المطلوب من أجلها التسليم يتضمن بما أمكن من الدقة زمان ومكان اقترافها وتكييفها القانوني ومراجع المقتضيات القانونية المطبقة.
- ج) نسخة من المقتضيات القانونية المطبقة وكذا وصف الفرد المطلوب تسليمه بما يمكن من الدقة وغير ذلك من المعلومات التي من شأنها أن تحدد هويته وجنسيته.
- د) النص القانوني أو عرض للمقتضيات القانونية التي تحدد مدة تقادم الدعوى العمومية أو العقوبة.

المادة السادسة
المتابعات الجارية من أجل أفعال واحدة

يمكن للدولة المطلوب منها التسليم أن ترفض تسليم فرد مطلوب إذا كانت ستقوم حيال هذا الفرد بإجراء متابعات لأجل الفعل أو الأفعال التي من أجلها يطلب التسليم.

المادة السابعة
عدم المعاقبة على نفس الفعل مرتين

يرفض التسليم إذا كان الفرد المطلوب تسليمه قد حكم عليه بصفة نهائية من طرف السلطات المختصة التابعة للطرف المطلوب منه التسليم عن الفعل أو الأفعال التي من أجلها يطلب التسليم، ويمكن رفض التسليم إذا قررت السلطات المختصة للدولة المطلوب منها التسليم عدم إجراء متابعة وإنهاء المتابعات التي أقامتها عن نفس الفعل أو نفس الأفعال، ويمكن رفض التسليم إذا كان الفرد المطلوب المبحوث عنه، قد صدر في حقه حكم من طرف دولة أخرى من أجل نفس الفعل أو الأفعال المطلوب من أجلها التسليم.

المادة الثامنة
التقادم والعفو

1) يرفض التسليم إذا تم تقادم الدعوى أو العقوبة حسب تشريع الطرف طالب التسليم أو الطرف المطلوب منه التسليم.

2) يرفض التسليم كذلك إذا صدر عفو من الدولة طالبة التسليم أو إذا صدر عفو من الدولة المطلوب منها التسليم، وذلك بشرط أن تكون الجريمة في هذه الحالة الأخيرة من بين الجرائم الممكنة المتابعة من أجلها في هذه الدولة إذا ما ارتكبها أجنبي خارج ترابها.

3) لأجل تطبيق الاتفاقية فإن الاعتداء على حياة رئيس دولة أو على أحد أفراد أسرته لا تعتبر جريمة سياسية.

4) إن تطبيق هذه المادة لا يمس بالواجبات التي يكون الطرفان قد تعهدا أو يتعهدان بها بموجب كل اتفاقية دولية أخرى متعددة الأطراف.

المادة الرابعة عدم تسليم رعايا الدولتين

لا يسلم أي من الطرفين المتعاقدين رعاياه.
تحدد صفة الرعايا باعتبار الفترة التي ارتكبت فيها الجريمة التي يطلب التسليم من أجلها.

غير انه، إذا تعلق الأمر بأفعال معاقب عليها في كلتا الدولتين بعقوبة الجرائم أو الجنح، وبناء على طلب الطرف طالب التسليم يمكن للطرف المطلوب منه التسليم عرض القضية على السلطات القضائية المختصة من أجل احتمال إجراء متابعات ولهذا الغرض توجه الملفات والمستندات والأشياء المتعلقة بالجريمة عن الطريق الدبلوماسي، ويبلغ الطرف طالب التسليم علما بمآل طلبه.

تخير الدولة المطلوبة الدولة الطالبة بموهلات محاكمها المختصة وبإمكانية تدخل الطرف المتضرر كطرف مدني في الدعوى وكذا بطرق الطعن المستعملة

المادة الخامسة محل ارتكاب الجريمة

1) يمكن للطرف المطلوب منه التسليم أن يرفض تسليم الفرد المطلوب من أجل جريمة اقترفت بكاملها أو جزء منها حسب تشريعه فوق ترابه أو في مكان يعتبر تابعا لترابه.

2) في حالة ما إذا ارتكبت الجريمة التي استوجبت طلب التسليم خارج تراب الطرف طالب التسليم لا يمكن رفض التسليم إلا إذا كان تشريع الطرف المطلوب منه التسليم لا يخصص في متابعة جريمة من هذا القبيل ارتكبت خارج ترابه.

القسم الثاني
الأفعال التي توجب التسليم
المادة الثانية

1) الأفعال التي تقتضي التسليم، هي تلك التي حسب تشريعات الطرفين المتعاقدين، تشكل جرائم معاقب عليها بعقوبة سالبة للحرية يفوق حدها الأقصى سنتين حبسا، إذا كان الأمر يتعلق بأشخاص محكوم عليهم يجب أن تكون العقوبة الصادرة عن محاكم الدولة الطالبة التسليم السجن لمدة سنة على الأقل، إذا كانت تتعلق بتنفيذ تدبير احتياطي، يقضي بالحرمان من الحرية لمدة غير محددة أو لمدة أربعة أشهر على الأقل.

2) أ) إذا كان طلب التسليم بمس عدة أفعال مختلفة، معاقب على كل واحد منها حسب تشريعات الطرفين بعقوبة سالبة للحرية وحتى إذا كانت بعض الأفعال لا يتوفر فيها الشرط المتعلق بمقدار العقوبة، يمكن أن يتم التسليم أيضا لهذه الأفعال.

ب) إذا كان التسليم يرمي إلى تنفيذ عدة عقوبات سالبة للحرية أو عدة تدابير أمنية، إلا أن بعضها لا يصل إلى حد العقوبة المقررة أو المحددة في التدبير الأمني مع ذلك يتم التسليم لتنفيذ هذه العقوبات أو تنفيذ التدابير الأمنية.

3) ويدخل في التعاريف السابقة جميع أنواع المشاركة في الأفعال المبينة أعلاه وكذا محاولتها في حالة ما إذا كان يعاقب عنها بموجب التشريع الجاري في البلدين.

القسم الثالث
أسباب رفض التسليم
المادة الثالثة
الجرائم السياسية

1) يرفض التسليم إذا كانت الجريمة المطلوب من أجلها التسليم تعتبر جريمة سياسية أو مرتبطة بجريمة سياسية في الدولة المطلوب إليها التسليم.

2) تطبق نفس القاعدة إذا كان للطرف المطلوب منه التسليم أسباب جدية يعتقد معها أن طلب التسليم المعلن بجريمة عادية قد قدم قصد متابعة أو معاقبة فرد من أجل عرقه أو دينه أو جنسيته أو أفكاره السياسية أو أن تصبح حالته خطيرة من أجل أحد هذه الأسباب.

اتفاقية

بين

المملكة البلجيكية

والمملكة المغربية

بشأن تسليم المجرمين

إن المملكة البلجيكية والمملكة المغربية،

رغبة منهما في الحفاظ على الروابط التي تجمع بين البلدين وتقويتها، وبالخصوص تنظيم علاقاتهما في ميدان تسليم المجرمين، قررتا تجديد وتغيير الاتفاقية المتعلقة بتسليم المجرمين والبروتوكول الإضافي الموقعين في 27 فبراير 1959، وعليه قررتا إبرام الاتفاقية التالية :

القسم الأول

التزامات التسليم

المادة الأولى

1) يتعهد الطرفان المتعاقدان بأن يسلما عن طريق المعاملة بالمثل وطبق القواعد وحسب الشروط المحددة في المواد الآتية، الأشخاص المرحومين فوق تراب إحدى الدولتين، والمتابعين من أجل جريمة أو المبحوث عنهم من أجل تنفيذ عقوبة سالبة للحرية، أو لتنفيذ تدبير احتياطي صادر عن السلطات القضائية.

2) تعتبر فقط كتدابير أمنية حسب مدلول هذه الاتفاقية، التدابير السالبة للحرية التي تأمر بها السلطات القضائية كتدابير إضافية أو لاستبدال عقوبة.

[DUTCH TEXT — TEXTE NÉERLANDAIS]

**OVEREENKOMST
TUSSEN
HET KONINKRIJK BELGIË
EN
HET KONINKRIJK MAROKKO
BETREFFENDE UITLEVERING**

**OVEREENKOMST
TUSSEN
HET KONINKRIJK BELGIË
EN
HET KONINKRIJK MAROKKO
BETREFFENDE UITLEVERING**

HET KONINKRIJK BELGIË

EN

HET KONINKRIJK MAROKKO

ERNAAR strevend de banden die hun beider landen verenigen, te handhaven en nauwer aan te halen en hun betrekkingen betreffende uitlevering te regelen, hebben besloten de Overeenkomst betreffende uitlevering en het Aanvullend Protocol van 27 februari 1959 te actualiseren en aan te passen. Bijgevolg hebben zij besloten de volgende overeenkomst te sluiten :

TITEL I

VERPLICHTING TOT UITLEVERING

ARTIKEL 1

1. De Overeenkomstsluitende Partijen verbinden zich ertoe volgens de regels en onder de voorwaarden bepaald in de hiernavolgende artikelen, de personen die zich op het grondgebied van een van beide Staten bevinden en door de rechterlijke autoriteiten wegens een misdrijf vervolgd worden of, met het oog op de tenuitvoerlegging van een vrijheidsberovende straf of van een veiligheidsmaatregel worden opgespoord, aan elkaar uit te leveren.
2. Worden, in de zin van deze Overeenkomst, enkel als veiligheidsmaatregel beschouwd, de maatregelen van vrijheidsberoving die door de rechterlijke autoriteiten of in de plaats van een straf worden opgelegd.

TITEL II

FEITEN DIE TOT UITLEVERING AANLEIDING GEVEN

ARTIKEL 2

1. Alleen feiten die volgens de wetgeving van beide Overeenkomstsluitende Partijen misdrijven uitmaken die strafbaar zijn met een vrijheidsberovende straf waarvan de maximumduur twee jaar overtreft, kunnen aanleiding geven tot uitlevering. Wanneer de feiten aanleiding hebben gegeven tot een veroordeling, dient de door de rechtbanken van de verzoekende Staat uitgesproken straf een vrijheidsberovende straf van ten minste een jaar te zijn. Wanneer het de uitvoering van een veiligheidsmaatregel betreft, dient de opgelegde vrijheidsberoving van onbepaalde duur te zijn of minstens vier maanden te bedragen.
2.
 - a) Wanneer het verzoek om uitlevering betrekking heeft op verscheidene feiten, die overeenkomstig de wetgeving van beide Staten strafbaar zijn met een vrijheidsberovende straf maar waarvan enkele de voorwaarde betreffende de strafmaat niet vervullen, kan de uitlevering ook voor die feiten worden toegestaan.
 - b) Wanneer het verzoek om uitlevering betrekking heeft op de tenuitvoerlegging van verscheidene vrijheidsberovende straffen of op de tenuitvoerlegging van verscheidene veiligheidsmaatregelen maar waarvan enkele de voorwaarde betreffende de opgelegde strafmaat of de duur van de veiligheidsmaatregel niet vervullen, kan de uitlevering ook worden toegestaan voor de tenuitvoerlegging van die straffen of voor de tenuitvoerlegging van die veiligheidsmaatregelen.
3. De voorgaande omschrijvingen omvatten ook alle vormen van deelneming aan de hierboven vermelde feiten, alsook de pogingen, wanneer zij strafbaar zijn gesteld door de wetgeving van beide landen.

TITEL III

REDENEN OM NIET UIT TE LEVEREN

ARTIKEL 3

Politieke misdrijven

1. Uitlevering wordt niet toegestaan indien het misdrijf, op grond waarvan de uitlevering wordt gevraagd, door de aangezochte Partij wordt beschouwd als een politiek misdrijf of als een feit dat samenhangt met zulk misdrijf.
2. Dezelfde regel geldt wanneer de aangezochte Partij ernstige redenen heeft om aan te nemen dat het verzoek tot uitlevering wegens een misdrijf van gemeen recht is ingediend met het doel een persoon te vervolgen of te straffen wegens zijn ras, zijn godsdienst, zijn nationaliteit of zijn politieke overtuiging of dat de toestand van die persoon om een van die redenen zou kunnen verslechteren.

3. Voor de toepassing van deze Overeenkomst wordt de aanslag op het leven van een Staatshoofd of op een lid van zijn familie niet beschouwd als een politiek misdrijf.
4. De toepassing van dit artikel doet geen afbreuk aan de verplichtingen die de Partijen hebben aangegaan of zullen aangaan binnen het raam van om het even welke andere internationale overeenkomst van multilaterale aard.

ARTIKEL 4

Niet-uitlevering van eigen onderdanen

De Overeenkomstsluitende Partijen leveren hun eigen onderdanen niet uit.

De hoedanigheid van onderdaan wordt beoordeeld op het tijdstip van het misdrijf op grond waarvan uitlevering wordt gevraagd.

Ingeval het gaat om misdrijven die in beide Staten als misdaden of wanbedrijven worden bestraft, moet de aangezochte Partij, op verzoek van de verzoekende Partij, de zaak voorleggen aan de bevoegde autoriteiten opdat, wanneer er daartoe grond bestaat, gerechtelijke vervolging kan worden ingesteld.

Te dien einde worden de dossiers, bescheiden en voorwerpen betreffende het misdrijf langs diplomatieke weg overgezonden.

Aan de verzoekende Partij wordt kennis gegeven van het gevolg dat aan haar verzoek werd gegeven.

Zodra de aangezochte Partij de bevoegdheid van haar rechtbanken heeft vastgesteld, geeft zij de verzoekende Staat kennis van de mogelijkheden voor de benadeelde partijen om zich burgerlijke partij te stellen, alsmede van de openstaande rechtsmiddelen.

ARTIKEL 5

Plaats waar het misdrijf is gepleegd

1. De aangezochte Partij kan weigeren de gevraagde persoon uit te leveren wegens een misdrijf dat, volgens haar wetgeving, geheel of ten dele werd gepleegd op haar grondgebied of op een plaats die als haar grondgebied wordt beschouwd.
1. Wanneer het misdrijf, waarop het verzoek tot uitlevering steunt, buiten het grondgebied van de verzoekende Partij werd gepleegd, kan de uitlevering enkel geweigerd worden indien de wetgeving van de aangezochte Partij de vervolging van gelijkaardige, buiten haar grondgebied gepleegde misdrijven, niet toestaat.

ARTIKEL 6

Aan de gang zijnde vervolgingen voor dezelfde feiten

De aangezochte Partij kan weigeren een opgeëiste persoon uit te leveren, indien deze door haar vervolgd wordt wegens het feit of de feiten op grond waarvan uitlevering wordt gevraagd.

ARTIKEL 7

Non bis in idem

Uitlevering wordt niet toegestaan wanneer de opgeëiste persoon door de bevoegde autoriteiten van de aangezochte Partij definitief is berecht wegens het feit of de feiten op grond waarvan uitlevering wordt gevraagd. De uitlevering kan geweigerd worden wanneer de bevoegde autoriteiten van de aangezochte Partij beslist hebben geen vervolgingen in te stellen of een einde te maken aan de vervolgingen die zij hadden ingesteld wegens hetzelfde feit of dezelfde feiten. De uitlevering kan eveneens worden geweigerd wanneer de gezochte persoon door de autoriteiten van een derde Staat is berecht wegens het feit of de feiten op grond waarvan uitlevering wordt gevraagd.

ARTIKEL 8

Verjaring en amnestie

1. Geen uitlevering wordt toegestaan indien, volgens de wetgeving van de verzoekende of van de aangezochte Partij, verjaring van de vordering of van de straf is ingetreden.
2. Zij wordt ook niet toegestaan indien in de verzoekende Staat amnestie is verleend of indien in de aangezochte Staat amnestie is verleend, in dit laatste geval op voorwaarde dat het misdrijf er een is dat in die Staat kan worden vervolgd, wanneer het buiten zijn grondgebied door een vreemdeling is gepleegd.

ARTIKEL 9

Doodstraf

Indien de feiten op grond waarvan de uitlevering wordt gevraagd, door de wet van de verzoekende Partij met de doodstraf worden bestraft, wordt deze straf vervangen door de straf die voor dezelfde feiten is bepaald in de wetgeving van de aangezochte Partij.

TITEL IV

UITLEVERINGSPROCEDURE

ARTIKEL 10

Indiening van het verzoek

1. Het verzoek moet schriftelijk geschieden en langs diplomatieke weg worden ingediend.
2. Tot staving van het verzoek moeten worden overgelegd :
 - a) het origineel of de authentieke uitgifte, hetzij van een uitvoerbare beslissing van veroordeling, hetzij van een bevel tot aanhouding of van elke andere akte met dezelfde kracht, verleend in de door de wet van de verzoekende Partij voorgeschreven vorm;
 - b) een uiteenzetting van de feiten waarvoor de uitlevering wordt gevraagd. Het tijdstip waarop en plaats waar de feiten gepleegd werden, de wettelijke omschrijving ervan en de verwijzing naar de wetsbepalingen die daarop van toepassing zijn, worden zo juist mogelijk opgegeven;
 - c) een kopie van de toepasselijke wetsbepalingen, alsmede de zo juist mogelijke beschrijving van de opgeëiste persoon en alle andere inlichtingen dienstig om zijn identiteit en zijn nationaliteit vast te stellen;
 - d) de tekst van de wet of een overzicht van de wetsbepalingen betreffende de termijnen die van toepassing zijn op de verjaring van de strafvordering of van de straf.

ARTIKEL 11

Aanvullende inlichtingen

Wanneer de door de verzoekende Partij verstrekte inlichtingen niet volstaan om het de aangezochte Partij mogelijk te maken een beslissing te nemen in toepassing van deze Overeenkomst, vraagt deze Partij de nodige aanvullende inlichtingen; zij kan een termijn stellen voor het ontvangen van die inlichtingen.

ARTIKEL 12

Specialiteitsregel

1. De uitgeleverde persoon mag wegens een ander, voor de overlevering gepleegd feit, dan dat waarop de uitlevering slaat, niet worden vervolgd of berecht, noch met het oog op de tenuitvoerlegging van een straf of een veiligheidsmaatregel worden opgesloten, noch aan enige andere beperking van zijn persoonlijke vrijheid worden onderworpen, tenzij in de volgende gevallen :

- a) wanneer de Partij die hem uitgeleverd heeft, daarin toestemt. Hiertoe wordt een aanvraag ingediend, vergezeld van de in artikel 10 bepaalde stukken en van een gerechtelijk proces-verbaal waarin de verklaringen van de uitgeleverde persoon opgetekend zijn. Die toestemming wordt gegeven wanneer het misdrijf, waarvoor ze wordt gevraagd, naar luid van deze Overeenkomst, zelf de verplichting tot uitlevering meebringt;
 - b) wanneer de uitgeleverde persoon, die daartoe de mogelijkheid heeft gehad, binnen dertig dagen na zijn definitieve vrijlating, het grondgebied van de partij, waaraan hij uitgeleverd werd, niet heeft verlaten of indien hij er is teruggekeerd na het te hebben verlaten;
 - c) wanneer de uitgeleverde persoon, in het bijzijn van zijn raadsman, uitdrukkelijk ermee heeft ingestemd vervolgd en berecht te worden, of zijn straf te ondergaan. In dat geval wordt zijn instemming medegedeeld aan de Partij die hem heeft uitgeleverd. Zijn instemming wordt verworven bij een proces-verbaal opgemaakt voor een lid van de rechterlijke macht, die de uitgeleverde persoon vooraf moet voorlichten over de juridische gevolgen van een dergelijke instemming.
2. De verzoekende Partij kan evenwel de nodige maatregelen treffen met het oog op de stuiting van de verjaring overeenkomstig haar wetgeving, een verstekprocedure daarin begrepen, of met het oog op een eventuele uitzetting uit het grondgebied.
 3. Wanneer de van het ten laste gelegde feit gegeven omschrijving in de loop van de rechtspleging wordt gewijzigd, wordt de uitgeleverde persoon enkel vervolgd of berecht voor zover de nieuw omschreven bestanddelen van het misdrijf uitlevering mogelijk maken.

ARTIKEL 13

Wederuitlevering aan een derde staat

Behalve in het geval waarvan sprake is in artikel 12, eerste lid, b, is de toestemming van de aangezochte Partij vereist opdat de verzoekende Partij de persoon die haar werd overhandigd en die door een derde Staat wordt opgespoord voor misdrijven gepleegd voor de overhandiging, aan die derde Staat kan uitleveren. De aangezochte Partij kan eisen dat de in artikel 10, tweede lid, bedoelde stukken worden overgelegd.

ARTIKEL 14

Voorlopige aanhouding

1. In dringende gevallen kan de bevoegde autoriteit van de verzoekende Partij de voorlopige aanhouding van de opgespoorde persoon vragen; de bevoegde autoriteit van de aangezochte Partij doet over dit verzoek uitspraak overeenkomstig haar wetgeving.
2. Het verzoek tot voorlopige aanhouding vermeldt het bestaan van een van de stukken bedoeld in artikel 10, tweede lid, a, en maakt melding van het inzicht om een verzoek tot uitlevering te doen toekomen. Het misdrijf waarvoor de uitlevering wordt gevraagd, het tijdstip waarop

en de plaats waar het gepleegd werd alsmede, voor zover mogelijk, het signalement van de opgespoorde persoon, worden medegedeeld.

3. Het verzoek tot voorlopige aanhouding wordt aan de bevoegde autoriteit van de aangezochte Partij gezonden, hetzij langs diplomatieke weg, hetzij rechtstreeks over de post of per telegram, hetzij langs de Internationale Organisatie voor Criminele Politie (Interpol), hetzij door elk ander middel waarvan een schriftelijk spoor blijft.
Wanneer de toezending niet langs diplomatieke weg geschiedt, wordt zij onverwijld langs deze weg bevestigd.
Aan de verzoekende autoriteit wordt onverwijld meegedeeld welk gevolg aan haar verzoek werd gegeven.
4. Aan de voorlopige aanhouding kan een einde worden gemaakt indien, binnen een termijn van dertig dagen na de aanhouding, de aangezochte Staat het verzoek tot uitlevering en de in artikel 10 vermelde stukken niet heeft ontvangen; in geen geval mag zij langer duren dan zestig dagen te rekenen van de aanhouding. De voorlopige invrijheidstelling is nochtans te allen tijde mogelijk, maar de aangezochte Partij zal elke maatregel treffen die zij nodig acht om te beletten dat de opgeëiste persoon zou vluchten.
5. De invrijheidstelling is geen beletsel voor een nieuwe aanhouding en voor de uitlevering, indien het verzoek tot uitlevering later toekomt.

ARTIKEL 15

Samenloop van verzoeken

Indien de uitlevering gelijktijdig door verschillende Staten wordt gevraagd, hetzij voor hetzelfde feit, hetzij voor verschillende feiten, beslist de aangezochte Partij, met inachtneming van alle omstandigheden en inzonderheid van de onderscheiden ernst en van de plaats van de misdrijven, van de onderscheiden data van de verzoeken, van de nationaliteit van de opgevraagde persoon en van de mogelijkheid van een latere uitlevering aan een andere Staat.

ARTIKEL 16

Overhandiging van de uit te leveren persoon

1. De aangezochte Partij geeft aan de verzoekende Partij langs de in artikel 10, eerste lid, bepaalde weg kennis van haar beslissing over de uitleveringsaanvraag.
2. Een volledige of gedeeltelijke afwijzing van het verzoek wordt met redenen omkleed.
3. In geval van aanvaarding wordt aan de verzoekende Partij kennis gegeven van de plaats en van de datum van de overhandiging, alsmede van de duur van de hechtenis die de opgevraagde persoon met het oog op zijn uitlevering heeft ondergaan, die wordt toegerekend op de duur van de straf die betrokkene mocht ondergaan op het grondgebied van de verzoekende Partij.
4. De uit te leveren persoon wordt te haren laste genomen door de verzoekende Partij die de kosten van overbrenging zal dragen.

5. Onder voorbehoud van het in het zesde lid van dit artikel bedoelde geval, kan de opgevraagde persoon, indien hij op de vastgestelde datum niet werd overgenomen, in vrijheid worden gesteld na het verstrijken van een termijn van dertig dagen te rekenen van die datum; de aangezochte Partij kan weigeren hem voor hetzelfde feit nog uit te leveren.
6. Indien de uit te leveren persoon wegens overmacht niet kan overgeleverd of overgenomen worden, geeft de betrokken partij voor het verstrijken van de termijn, hiervan kennis aan de andere partij; beide partijen komen alsdan overeen over een nieuwe overleveringsdatum en de bepalingen van het vijfde lid van dit artikel vinden toepassing.

ARTIKEL 17

Verdaging van de overlevering

Na uitspraak te hebben gedaan over het verzoek tot uitlevering, kan de aan-gezochte Partij de overlevering van de opgevraagde persoon uitstellen opdat hij door haar kan worden vervolgd of, wanneer hij reeds veroordeeld is, opdat hij op haar grondgebied de straf zou kunnen uitzitten, die hij heeft opgelopen wegens een ander feit dan dat waarvoor de uitlevering is gevraagd.

ARTIKEL 18

Overhandiging van voorwerpen

1. In geval van uitlevering, en voor zover zulks door haar eigen wetgeving is toegelaten worden door de aangezochte Partij, de voorwerpen in beslag genomen en overhandigd :
 - a) die als overtuigingsstukken kunnen dienen of
 - b) die afkomstig zijn van het misdrijf en op het ogenblik van de aanhouding in het bezit van de opgevraagde persoon werden gevonden of later worden ontdekt.
2. De overhandiging van de in het eerste lid van dit artikel bedoelde voorwerpen geschiedt zelfs ingeval de reeds toegestane uitlevering niet kan plaats hebben tengevolge van de dood of de ontvluchting van de opgevraagde persoon.
3. Wanneer bedoelde voorwerpen op het grondgebied van de aangezochte partij vatbaar zijn voor beslag en verbeurdverklaring, kan deze partij ze ten behoeve van een aan de gang zijnde strafgeding, tijdelijk bewaren of onder beding van teruggave overhandigen.
4. De rechten welke de aangezochte Partij of derden op die voorwerpen zouden verkregen hebben, blijven echter voorbehouden. Indien zulke rechten bestaan, moeten de voorwerpen, eens het geding beëindigd is, zo spoedig mogelijk en kosteloos aan de aangezochte Partij worden teruggegeven, tenzij deze laatste afstand ervan doet.

ARTIKEL 19

Transit

1. Transit over het grondgebied van een van de Overeenkomstsluitende Partijen wordt toegestaan nadat een verzoek op de in artikel 10, eerste lid, bepaalde wijze en met inachtneming van de voor een uitlevering gestelde voorwaarden, werd ingezonden; wat de over te leggen stukken betreft, zijn alleen de bescheiden bedoeld in artikel 10, § 2, a en b, vereist. Er wordt geen rekening gehouden met de voorwaarden gesteld in artikel 2, § 1, betreffende de duur van de straffen.
2. Geschiedt de transit langs de lucht, dan dient de volgende procedure in acht te worden genomen :
 - a) wanneer geen tussenlanding is voorzien, waarschuwt de verzoekende Partij de Partij waarvan het grondgebied zal overvlogen worden, bevestigt ze het bestaan van een van de in artikel 10, § 2, a, bedoelde stukken en geeft ze de verzekering dat volgens de in haar bezit zijnde gegevens de transit niet zou kunnen geweigerd worden op grond van deze Overeenkomst, in het bijzonder van de artikelen 4 en 9. In geval van onvoorziene tussenlanding heeft de aanzegging dat de luchtweg gebruikt wordt de uitwerking van het in artikel 14 bedoelde verzoek tot voorlopige aanhouding en moet de verzoekende partij een regelmatig verzoek tot transit indienen;
 - b) wanneer een tussenlanding is voorzien, moet de verzoekende Partij een regelmatig verzoek tot transit doen.

ARTIKEL 20

Militaire misdrijven

Deze Overeenkomst is niet van toepassing op zuiver militaire misdrijven.

ARTIKEL 21

Te gebruiken talen

De over te leggen stukken worden gesteld in de taal van de verzoekende Partij. De stukken echter die niet in het Frans zijn gesteld, dienen vergezeld te gaan van een met het origineel eensluidend verklaarde vertaling in het Frans.

ARTIKEL 22

Kosten

1. De voor de uitlevering op het grondgebied van de aangezochte Partij veroorzaakte kosten vallen ten laste van die Partij.

2. De kosten veroorzaakt door transit over het grondgebied van de Partij aan wie de toelating tot transit werd gevraagd, vallen ten laste van de verzoekende Partij.

ARTIKEL 23

Regeling van geschillen

Geschillen die voortvloeien uit de uitlegging of de toepassing van deze Overeenkomst worden langs diplomatieke weg opgelost.

Er wordt een gemengde raadgevende commissie ingesteld, bestaande uit vertegenwoordigers van de Ministeries van Buitenlandse Zaken en Justitie, die op geregelde tijdstippen vergadert op verzoek van een van beide Staten, teneinde de regeling van de problemen die uit de toepassing van deze Overeenkomst kunnen voortvloeien, te vergemakkelijken.

TITEL V

SLOTBEPALINGEN

ARTIKEL 24

De Overeenkomst betreffende uitlevering en wederzijdse rechtshulp in strafzaken tussen het Koninkrijk België en het Koninkrijk Marokko, en het Aanvullend Protocol, ondertekend te Rabat op 27 februari 1959, voor zover zij betrekking hebben op uitlevering, worden door deze Overeenkomst opgeheven.

ARTIKEL 25

Elke Overeenkomstsluitende Partij geeft aan de andere Partij kennis van de vervulling van de bij haar Grondwet opgelegde formaliteiten voor de inwerkingtreding van deze Overeenkomst. Deze Overeenkomst gaat in de eerste dag van de tweede maand die volgt op de laatste kennisgeving.

Deze Overeenkomst is gesloten voor onbepaalde duur. Elke Partij kan de Overeenkomst opzeggen door middel van een schriftelijke kennisgeving die de andere Partij langs diplomatieke weg wordt bezorgd. De opzegging wordt van kracht zes maanden na toezending ervan.

TEN BLIJKE waarvan, de daartoe gemachtigde vertegenwoordigers van beide Staten, deze Overeenkomst hebben ondertekend en er hun zegel hebben aan gehecht.

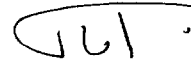
GEDAAN te Brussel, op 7 juli 1997, in twee exemplaren, in de Nederlandse, de Franse en de Arabische taal, de drie teksten zijnde gelijkelijk authentiek.

VOOR HET KONINKRIJK BELGIË :

VOOR HET KONINKRIJK MAROKKO :



Stefaan DE CLERCK
Minister van Justitie



Abderrahmane AMALOU,
Minister van Justitie

[FRENCH TEXT — TEXTE FRANÇAIS]

CONVENTION ENTRE LE ROYAUME DE BELGIQUE ET LE ROYAUME DU MAROC SUR L'EXTRADITION

Le Royaume de Belgique et le Royaume du Maroc,

Désireux de maintenir et de resserrer les liens qui unissent leurs deux pays et de régir leurs rapports dans le domaine de l'extradition, ont décidé d'actualiser et modifier la convention d'extradition et le protocole additionnel signés le 27 février 1959. En conséquence, ils ont décidé de conclure la convention suivante :

TITRE I. OBLIGATION D'EXTRADITION

Article 1

1. Les Parties contractantes s'engagent à se livrer réciproquement, selon les règles et sous les conditions déterminées par les articles suivants, les individus qui, se trouvant sur le territoire de l'un des deux États, sont poursuivis pour une infraction ou recherchés aux fins d'exécution d'une peine privative de liberté ou bien d'une mesure de sûreté par les autorités judiciaires.

2. Sont seules considérées comme mesures de sûreté aux termes de la présente Convention, les mesures privatives de liberté ordonnées par les autorités judiciaires en complément ou en substitution d'une peine.

TITRE II. FAITS DONNANT LIEU A EXTRADITION

Article 2

1. Seuls peuvent donner lieu à extradition les faits qui, aux termes des législations des deux Parties contractantes, constituent des infractions punies d'une peine privative de liberté dont la durée maximum dépasse deux ans. Lorsque ces faits ont donné lieu à condamnation, la peine prononcée par les tribunaux de l'État requérant doit être une peine privative de liberté d'au moins un an. Lorsqu'il s'agit de l'exécution d'une mesure de sûreté, la privation de liberté ordonnée doit être d'une durée indéterminée ou atteindre au moins quatre mois.

2. a) Si la demande d'extradition vise plusieurs faits distincts punissables chacun, aux termes des législations des deux Parties, d'une peine privative de liberté mais dont certains ne remplissent pas la condition relative aux taux de la peine, l'extradition peut aussi être accordée pour ces faits.

b) Si la demande d'extradition vise l'exécution de plusieurs peines privatives de liberté ou l'exécution de plusieurs mesures de sûreté mais dont certaines ne remplissent pas la condition relative aux taux de la peine prononcée ou aux durées de mesure de sûreté, l'extradition peut aussi être accordée pour l'exécution de ces peines ou pour l'exécution de ces mesures de sûreté.

3. Sont comprises dans les qualifications précédentes toutes les formes de participation aux faits énumérés ci-dessus, ainsi que la tentative, lorsqu'elles sont punies par la législation des deux pays.

TITRE III. MOTIFS DE REFUS D'EXTRADITION

Article 3. Infractions politiques

1. L'extradition ne sera pas accordée si l'infraction pour laquelle elle est demandée est considérée par la Partie requise comme une infraction politique ou comme un fait connexe à une telle infraction.

2. La même règle s'appliquera si la Partie requise a des raisons sérieuses de croire que la demande d'extradition motivée par une infraction de droit commun a été présentée aux fins de poursuivre ou de punir un individu en raison de sa race, de sa religion, de sa nationalité ou de ses opinions politiques ou que la situation de cet individu risque d'être aggravée pour l'une ou l'autre de ces raisons.

3. Pour l'application de la présente Convention, l'attentat à la vie d'un Chef d'État ou d'un membre de sa famille ne sera pas considéré comme infraction politique.

4. L'application du présent article n'affectera pas les obligations que les Parties auront assumées ou assumeront aux termes de toute autre Convention internationale de caractère multilatéral.

Article 4. Non extradition de nationaux

1. Les Parties contractantes n'extraderont pas leurs ressortissants respectifs.

La qualité de ressortissant s'appréciera à l'époque de l'infraction pour laquelle l'extradition est requise.

Toutefois, s'il s'agit d'infractions punies comme crimes ou délits dans les deux États, la Partie requise devra, sur demande de la Partie requérante, soumettre l'affaire aux autorités compétentes afin que des poursuites judiciaires puissent être exercées s'il y a lieu. A cet effet, les dossiers, documents et objets relatifs à l'infraction seront transmis par la voie diplomatique.

La Partie requérante sera informée de la suite qui aura été donnée à sa demande.

Dès qu'il aura établi la compétence de ses tribunaux, l'État requis informera l'État requérant des possibilités existant pour les parties lésées de se constituer partie civile ainsi que des voies de recours utilisables.

Article 5. Lieu de perpétration

1. La Partie requise pourra refuser d'extrader l'individu réclamé à raison d'une infraction qui, selon sa législation, a été commise en tout ou en partie sur son territoire ou en un lieu considéré comme son territoire.

2. Lorsque l'infraction motivant la demande d'extradition aura été commise hors du territoire de la Partie requérante, l'extradition ne pourra être refusée que si la législation de la Partie requise n'autorise pas la poursuite d'une infraction du même genre commise hors de son territoire.

Article 6. Poursuites en cours pour les mêmes faits

La Partie requise pourra refuser d'extrader un individu réclamé si cet individu fait l'objet de sa part de poursuite pour le ou les faits pour lesquels l'extradition est demandée.

Article 7. Non bis in idem

L'extradition ne sera pas accordée lorsque l'individu réclamé a été définitivement jugé par les autorités compétentes de la Partie requise, pour le ou les faits pour lesquels l'extradition est demandée. L'extradition pourra être refusée si les autorités compétentes de la Partie requise ont décidé de ne pas engager de poursuite ou de mettre fin aux poursuites qu'elles ont exercées pour le ou les mêmes faits. Elle pourra également être refusée si l'individu recherché a été jugé par les autorités d'un État tiers pour le ou les faits à raison desquels l'extradition est demandée.

Article 8. Prescription et Amnistie

1. L'extradition ne sera pas accordée si la prescription de l'action ou de la peine est acquise d'après la législation soit de la Partie requérante, soit de la Partie requise.

2. Elle ne sera pas non plus accordée si une amnistie est intervenue dans l'État requérant ou si une amnistie est intervenue dans l'État requis à la condition que, dans ce dernier cas, l'infraction soit au nombre de celle qui peuvent être poursuivies dans cet État lorsqu'elles ont été commises par un étranger hors du territoire.

Article 9. Peine Capitale

Si les faits à raison desquels l'extradition est demandée sont punis de la peine capitale par la législation de l'État requérant, cette peine sera remplacée par celle prévue pour les mêmes faits par la législation de l'État requis.

TITRE IV. PROCÉDURE D'EXTRADITION

Article 10. Présentation de la demande

1. La requête sera formulée par écrit et présentée par la voie diplomatique.

2. Il sera produit à l'appui de la requête :

a) L'original ou l'expédition authentique soit d'une décision de condamnation exécutoire, soit d'un mandat d'arrêt ou de tout autre acte ayant la même force, délivré dans les formes prescrites par la loi de la Partie requérante;

b) Un exposé des faits pour lesquels l'extradition est demandée. Le temps et le lieu de leur perpétration, leur qualification légale et les références aux dispositions légales qui leur sont applicables, seront indiqués le plus exactement possible;

c) Une copie des dispositions légales applicables, ainsi que le signalement aussi précis que possible de l'individu réclamé et tous autres renseignements de nature à déterminer son identité et sa nationalité;

d) Le texte de la loi ou d'un énoncé des dispositions légales décrivant tout délai applicable à la prescription de l'action publique ou de la peine.

Article 11. Complément d'informations

Si les informations communiquées par la Partie requérante se révèlent insuffisantes pour permettre à la Partie requise de prendre une décision en application de la présente Convention, cette dernière Partie demandera le complément d'informations nécessaire; elle pourra fixer un délai pour l'obtention de ces informations.

Article 12. Règle de spécialité

1. L'individu qui aura été livré ne sera ni poursuivi, ni jugé, ni détenu en vue de l'exécution d'une peine ou d'une mesure de sûreté, ni soumis à aucune autre restriction de sa liberté individuelle pour un fait quelconque antérieur à la remise, autre que celui ayant motivé l'extradition, sauf dans les cas suivants :

a) Lorsque la Partie qui l'a livré y consent, une demande sera présentée à cet effet, accompagnée des pièces prévues à l'article 10 et d'un procès-verbal judiciaire consignait les déclarations de l'extradé. Ce consentement sera donné lorsque l'infraction pour laquelle il est demandé entraîne elle-même l'obligation d'extrader aux termes de la présente Convention;

b) Lorsque ayant eu la possibilité de le faire, l'individu extradé n'a pas quitté dans les 30 jours qui suivent son élargissement défectueux, le territoire de la Partie à laquelle il a été livré ou s'il y est retourné après l'avoir quitté;

c) Lorsque l'individu extradé a consenti expressément en présence de son conseil, à être poursuivi, jugé ou à subir sa peine, auquel cas son consentement sera communiqué à la Partie qui l'a livré. Son consentement sera recueilli par procès-verbal établi devant un membre du pouvoir judiciaire qui devra préalablement l'informer des conséquences juridiques de tel consentement.

2. Toutefois, la Partie requérante pourra prendre les mesures nécessaires en vue, soit de l'interruption de la prescription conformément à sa législation, y compris le recours à une procédure par défaut, soit d'un renvoi éventuel du territoire.

3. Lorsque la qualification donnée au fait incriminé sera modifiée au cours de la procédure, l'individu extradé ne sera poursuivi ou jugé que dans la mesure où les éléments constitutifs de l'infraction nouvellement qualifiés permettraient l'extradition.

Article 13. Réextradition vers un État tiers

Sauf dans le cas prévu au paragraphe 1, alinéa b) de l'article 12, l'assentiment de la Partie requise sera nécessaire pour permettre à la Partie requérante de livrer à un État tiers l'individu qui lui aura été remis et qui serait recherché par cet État pour des infractions antérieures à la remise. La Partie requise pourra exiger la production des pièces prévues au paragraphe 2 de l'article 10.

Article 14. Arrestation provisoire

1. En cas d'urgence, les autorités compétentes de la Partie requérante, pourront demander l'arrestation provisoire de l'individu recherché; les autorités compétentes de la Partie requise statueront sur cette demande conformément à la loi de cette Partie.

2. La demande d'arrestation provisoire indiquera l'existence d'une des pièces prévues au paragraphe 2, alinéa a de l'article 10 et fera part de l'intention d'envoyer une demande d'extradition; elle mentionnera l'infraction pour laquelle l'extradition sera demandée, le temps et le lieu où elle a été commise ainsi que, dans la mesure du possible, le signalement de l'individu recherché.

3. La demande d'arrestation provisoire sera transmise aux autorités compétentes de la Partie requise soit par la voie diplomatique, soit directement par la voie postale ou télégraphique, soit par l'organisation internationale de Police criminelle, soit par tout autre moyen laissant une trace écrite.

Si la transmission n'est pas faite par la voie diplomatique, elle sera aussitôt confirmée par cette voie.

L'autorité requérante sera informée sans délai de la suite donnée à sa demande.

4. L'arrestation provisoire pourra prendre fin si, dans un délai de trente jours après l'arrestation, la Partie requise n'a pas été saisie de la demande d'extradition et des pièces mentionnées à l'article 10; elle ne devra en aucun cas, excéder soixante jours après l'arrestation. Toutefois, la mise en liberté provisoire est possible à tout moment, sauf pour la Partie requise à prendre toute mesure qu'elle estimera nécessaire en vue d'éviter la fuite de l'individu réclamé.

5. La mise en liberté ne s'opposera pas à une nouvelle arrestation et à l'extradition si la demande d'extradition parvient ultérieurement.

Article 15. Concours de requêtes

Si l'extradition est demandée concurremment par plusieurs États, soit pour le même fait, soit pour des faits différents, la Partie requise statuera compte tenu de toutes circonstances et notamment de la gravité relative et du lieu des infractions, des dates respectives des demandes, de la nationalité de l'individu réclamé et de la possibilité d'une extradition ultérieure à un autre État.

Article 16. Remise de l'extradé

1. La Partie requise fera connaître à la Partie requérante par la voie prévue au paragraphe 1 de l'article 10, sa décision sur l'extradition.
2. Tout rejet complet ou partiel sera motivé.
3. En cas d'acceptation, la Partie requérante sera informée du lieu et de la date de remise ainsi que, de la durée de la détention subie en vue de l'extradition par l'individu réclamé et qui sera imputée sur la durée de la peine que l'intéressé devra subir sur le territoire de la Partie requérante.
4. La personne à extraditer sera prise en charge par la Partie requérante, laquelle supportera les frais de transfert.
5. Sous réserve du cas prévu au paragraphe 6 du présent article, si l'individu réclamé n'a pas été reçu à la date fixée, il pourra être mis en liberté à l'expiration d'un délai de 30 jours à compter de cette date; la Partie requise pourra refuser de l'extraditer pour le même fait.
6. En cas de force majeure empêchant la remise ou la réception de l'individu à extraditer, la Partie intéressée en informera l'autre Partie, avant l'expiration du délai ; les deux Parties se mettront d'accord sur une nouvelle date de remise et les dispositions du paragraphe 5 du présent article seront applicables.

Article 17. Ajournement de la remise

La Partie requise pourra, après avoir statué sur la demande d'extradition, ajourner la remise de l'individu réclamé pour qu'il puisse être poursuivi par elle ou, s'il a déjà été condamné, pour qu'il puisse purger, sur son territoire, une peine encourue à raison d'un fait autre que celui pour lequel l'extradition est demandée.

Article 18. Remise d'objets

1. En cas d'extradition, la Partie requise saisira et remettra dans la mesure permise par sa législation, les objets:
 - a) qui peuvent servir de pièces à conviction, ou
 - b) qui, provenant de l'infraction, auraient été trouvés au moment de l'arrestation en la possession de l'individu réclamé ou seraient découverts ultérieurement.
2. La remise des objets visés au paragraphe 1 du présent article sera effectuée même dans le cas où l'extradition déjà accordée ne pourrait avoir lieu par suite de la mort ou de l'évasion de l'individu réclamé.
3. Lorsque lesdits objets seront susceptibles de saisie ou de confiscation sur le territoire de la Partie requise, cette dernière pourra, aux fins d'une procédure pénale en cours, les garder temporairement ou les remettre sous condition de restitution.
4. Sont toutefois réservés les droits que la Partie requise ou des tiers auraient acquis sur ces objets. Si de tels droits existent, les objets seront, le procès terminé, restitués le plus tôt possible et sans frais à la Partie requise, sauf renonciation de cette dernière.

Article 19. Transit

1. Le transit à travers le territoire de l'une des Parties contractantes sera accordé sur demande adressée par la voie prévue au paragraphe 1er de l'article 10 et aux conditions requises pour l'extradition sauf toutefois, en ce qui concerne les pièces à produire que seuls les documents prévus au paragraphe 2, alinéa a) et b) de l'article 10 seront nécessaires. Il ne sera pas tenu compte des conditions prévues à l'article 2, paragraphe 1er et relatives à la durée des peines.

2. Dans le cas où la voie aérienne sera utilisée, il sera fait application des dispositions suivantes :

a) Lorsqu'aucun atterrissage ne sera prévu, la Partie requérante avertira la Partie dont le territoire sera survolé, attestera l'existence d'une des pièces prévues au paragraphe 2, alinéa a), de l'article 10 et assurera que d'après les éléments en sa possession, le transit ne pourrait être refusé sur base de la présente Convention et spécialement des articles 4 et 9. Dans le cas d'atterrissage fortuit, la notification d'emploi de la voie aérienne produira les effets de la demande d'arrestation provisoire visée à l'article 14 et la Partie requérante adressera une demande régulière de transit ;

b) Lorsqu'un atterrissage sera prévu, la Partie requérante adressera une demande régulière de transit.

Article 20. Infractions militaires

La présente Convention ne s'applique pas dans le cas d'infractions purement militaires.

Article 21. Langues à employer

Les pièces à produire seront rédigées dans la langue de la Partie requérante. Toutefois, les pièces qui ne seraient pas établies en langue française seront accompagnées d'une traduction française certifiée conforme à l'original.

Article 22. Frais

1. Les frais occasionnés par l'extradition sur le territoire de la Partie requise seront à la charge de cette Partie.

2. Les frais occasionnés par le transit à travers le territoire de la Partie requise du transit seront à la charge de la Partie requérante.

Article 23. Règlement des différends

Tout différend occasionné par l'interprétation ou l'application de la présente Convention sera résolu par la voie diplomatique.

Il est créé une commission mixte consultative, composée de représentants des Ministères des Affaires Etrangères et de la Justice, qui se réunira périodiquement à la demande

de l'un ou de l'autre État, afin de faciliter le règlement des problèmes qui surgiront de l'application de cette Convention.

TITRE V. DISPOSITIONS FINALES

Article 24

La présente Convention abroge la Convention d'extradition et d'entraide judiciaire en matière pénale entre le Royaume de Belgique et le Royaume du Maroc ainsi que le Protocole additionnel, signés à Rabat, le 27 février 1959, dans la mesure où ceux-ci visent la matière de l'extradition.

Article 25

Chacune des Parties contractantes notifiera à l'autre Partie l'accomplissement des procédures requises par sa Constitution pour l'entrée en vigueur de la présente Convention. Celle-ci prendra effet le premier jour du deuxième mois suivant la date de la dernière de ces notifications.

La présente Convention est conclue pour une durée illimitée. Chacune des deux Parties peut la dénoncer au moyen d'une notification écrite adressée par voie diplomatique à l'autre Partie. La dénonciation prendra effet 6 mois après la date de son envoi.

En foi de quoi, les représentants des deux États autorisés à cet effet, ont signé la présente Convention et l'ont revêtue de leur sceau.

Fait à Bruxelles, le 7 juillet 1997 en double exemplaire, en langue française, néerlandaise et arabe, les trois textes faisant également foi.

Pour le Royaume de Belgique :
Le Ministre de la Justice,
STEFAN DE CLERCK

Pour le Royaume du Maroc :
Le Ministre de la Justice,
ABDERRAHMANE AMALOU

[TRANSLATION - TRADUCTION]

CONVENTION BETWEEN THE KINGDOM OF BELGIUM AND THE KINGDOM OF MOROCCO ON EXTRADITION

The Kingdom of Belgium and the Kingdom of Morocco,

Desiring to maintain and strengthen the ties uniting the two countries and to regulate their relations in the matter of extradition, have decided to update and amend the Convention concerning extradition and judicial assistance in criminal matters (with Additional Protocol), signed on 27 February 1959. Accordingly, they have decided to conclude the following Convention:

TITLE I. OBLIGATION TO EXTRADITE

Article 1

1. The Contracting Parties undertake to surrender to each other, in accordance with the rules and conditions laid down in the following articles, persons in the territory of either State who are wanted for prosecution or the enforcement of a sentence of deprivation of liberty or a preventive detention order by the judicial authorities.

2. For the purposes of this Convention, the term "preventive detention order" shall be deemed to mean only deprivation of liberty ordered by judicial authorities in addition to or in lieu of another sentence.

TITLE II. EXTRADITABLE OFFENCES

Article 2

1. Only acts which under the laws of both Contracting Parties are offences punishable by deprivation of liberty for a maximum period of more than two years shall be extraditable. Where such acts have resulted in conviction, the sentence imposed by the courts of the requesting State must be deprivation of liberty for at least one year. In cases involving the enforcement of a preventive detention order, the deprivation of liberty ordered must be of indefinite duration or at least four months in length.

2. (a) If the request for extradition includes several separate offences each of which is punishable under the laws of both Parties by deprivation of liberty but some of which do not fulfil the condition regarding the severity of the sentence, extradition may also be granted for those offences.

(b) If the request for extradition calls for the enforcement of several sentences of deprivation of liberty or several detention orders some of which do not fulfil the conditions regarding the severity of the sentence imposed or the length of the detention order, extradition may also be granted for the enforcement of such sentences or detention orders.

3. The above characterization shall include all forms of participation in and the attempt to commit any of the aforesaid acts, where such participation or attempt is punishable under the laws of both countries.

TITLE III. GROUNDS FOR REFUSAL TO EXTRADITE

Article 3. Political offences

1. Extradition shall not be granted for an offence which the requested Party regards as political in nature or as an act connected with such an offence.

2. The same rule shall apply if the requested Party has substantial grounds for believing that a request for extradition for an ordinary criminal offence has been made for the purpose of prosecuting or punishing a person on account of his race, religion, nationality or political opinions or that his position may be prejudiced for any of those reasons.

3. The taking or attempted taking of the life of a Head of State or a member of his family shall not be deemed to be a political offence for the purposes of this Convention.

4. The application of this article shall not affect any obligations which the Parties may have undertaken or may undertake under any other international convention of a multilateral nature.

Article 4. Non-extradition of nationals

1. The Contracting Parties shall not extradite their own nationals.

Nationality shall be determined at the time of the commission of the offence for which extradition is requested.

Nevertheless, if the offences are criminally punishable in both States, the requested Party shall, at the request of the requesting Party, submit the case to the competent authorities with a view to taking appropriate action against the person sought. For this purpose, files, documents and exhibits relating to the offence shall be transmitted through the diplomatic channel.

The requesting Party shall be informed of the action taken on its request.

Once it has established the jurisdiction of its courts, the requested State shall inform the requesting State of any existing mechanisms by which the injured parties may bring criminal indemnification proceedings and of any available remedies.

Article 5. Place of commission

1. The requested Party may refuse to extradite a person sought for an offence which is regarded under its law as having been committed wholly or partly in its territory or in a place considered to be its territory.

2. When the offence for which extradition is requested has been committed outside the territory of the requesting Party, extradition may only be refused if the law of the re-

requested Party does not allow prosecution for the same category of offence when committed outside the latter Party's territory.

Article 6. Pending proceedings for the same offences

The requested Party may refuse to extradite the person sought if the competent authorities of such Party are proceeding against him in respect of the offence or offences for which extradition is requested.

Article 7. Non bis in idem

Extradition shall not be granted if the competent authorities of the requested Party have rendered a final judgement against the person sought in respect of the offence or offences for which extradition is requested. Extradition may be refused if the competent authorities of the requested Party have decided either not to institute or terminate proceedings in respect of the same offence or offences. It may also be refused if the person sought has been sentenced by the authorities of a third State for the offence or offences for which extradition is requested.

Article 8. Limitation period and amnesty

1. Extradition shall not be granted if the person sought has, under the law of either the requesting Party or the requested Party, become immune by reason of lapse of time from prosecution or punishment.

2. Moreover, extradition shall not be granted if an amnesty has been proclaimed in the requesting State or if an amnesty has been proclaimed in the requested State provided that, in the latter case, the offence is one in respect of which proceedings may be taken in that State when committed by a foreigner outside its territory.

Article 9. Capital punishment

If the offences for which extradition is requested carry the death penalty under the law of the requesting State, such penalty shall be replaced by that which applies to the same offences under the law of the requested State.

TITLE IV. EXTRADITION PROCEDURE

Article 10. Presentation of the request

1. The request shall be in writing and shall be communicated through the diplomatic channel.

2. The request shall be supported by:

(a) The original or an authenticated copy of the conviction and sentence or arrest warrant or any other document having the same effect and issued in accordance with the procedure laid down in the law of the requesting Party;

(b) A statement of the offences for which extradition is requested. The time and place of their commission, their legal descriptions and references to the relevant legal provisions shall be set out as accurately as possible;

(c) A copy of the relevant legal provisions and as accurate a description as possible of the person sought, together with any other information which will help to establish his identity and nationality;

(d) The text of the law or a statement of the legal provisions establishing a limitation period for prosecution or punishment.

Article 11. Supplementary information

If the information communicated by the requesting Party is found to be insufficient to allow the requested Party to make a decision pursuant to this Convention, the latter Party shall request the necessary supplementary information; it may fix a time limit for the receipt of such information.

Article 12. Rule of speciality

1. A person who has been extradited shall not be proceeded against, sentenced or detained with a view to the carrying out of a sentence or detention order for any offence committed prior to his surrender other than that for which he was extradited, nor shall his personal freedom be restricted for any other reason, except in the following cases:

(a) When the Party which surrendered him consents. A request for consent shall be submitted, accompanied by the documents mentioned in article 10 and a legal record of any statement made by the extradited person. Consent shall be given when the offence for which it is requested is itself subject to extradition in accordance with the provisions of this Convention;

(b) When the extradited person, having had an opportunity to leave the territory of the Party to which he has been surrendered, has not done so within 30 days of his final discharge or has returned to that territory after leaving it;

(c) When the extradited person explicitly consents in the presence of his counsel to be proceeded against or sentenced or to serve his sentence, in which case that circumstance shall be communicated to the Party that surrendered him. His consent shall be recorded in writing before a member of the judiciary, who must first inform him of the legal consequences of such consent.

2. The requesting Party may, however, take any measures necessary under its law to interrupt the limitation period, including proceedings in absentia, or to remove the person from its territory.

3. When the characterization of the offence charges is altered during the course of proceedings, the extradited person shall only be proceeded against or sentenced insofar as the offence under its new characterization is shown by its constituent elements to be an offence which would allow for extradition.

Article 13. Re-extradition to a third State

Except as provided for in article 12, paragraph 1 (b), the requesting Party shall not, without the consent of the requested Party, surrender to a third State a person surrendered to the requesting Party and sought by the third State in respect of offences committed before his surrender. The requested Party may request the production of the documents mentioned in article 10, paragraph 2.

Article 14. Provisional arrest

1. In case of urgency, the competent authorities of the requesting Party may request the provisional arrest of the person sought; the competent authorities of the requested Party shall decide the matter in accordance with its law.

2. The request for provisional arrest shall contain a statement of the existence of one of the documents mentioned in article 10, paragraph 2 (a), and shall communicate the intention to send a request for extradition; it shall state the offence for which extradition will be requested, the time and place where such offence was committed and shall so far as possible give a description of the person sought.

3. The request for provisional arrest shall be transmitted to the competent authorities of the requested Party either through the diplomatic channel, or directly by post or telegraph, or through the International Criminal Police Organization, or by any other means affording a record in writing.

If the request is not sent through the diplomatic channel, it shall be confirmed immediately through that channel.

The requesting Party shall be informed without delay of the action taken on its request.

4. Provisional arrest may be terminated if, within a period of 30 days after arrest, the requested Party has not received the request for extradition and the documents mentioned in article 10; under no circumstances shall it exceed 60 days from the date of arrest. Provisional release may, however, be granted at any time, provided that the requested Party takes all measures it deems necessary to prevent the escape of the person sought.

5. Release shall not preclude rearrest and extradition if a request for extradition is received subsequently.

Article 15. Conflicting requests

If extradition is requested concurrently by more than one State, either for the same offence or for different offences, the requested Party shall make its decision having regard to all the circumstances of the case and especially the relative seriousness and place of commission of the offences, the respective dates of the requests, the nationality of the person sought and the possibility of subsequent extradition to another State.

Article 16. Surrender of the person to be extradited

1. The requested Party shall inform the requesting Party by the means mentioned in article 10, paragraph 1, of its decision with regard to extradition.
2. Reasons shall be given for any complete or partial rejection.
3. If the request is agreed to, the requesting Party shall be informed of the place and date of surrender and of the length of time that the person sought was detained with a view to surrender, which shall be deducted from the length of the sentence the person must serve in the territory of the requesting Party.
4. The person to be extradited shall be taken into custody by the requesting Party, which shall bear all transfer costs.
5. Subject to the provisions of paragraph 6 of this article, if the person sought has not been taken into custody on the appointed date, he may be released after the expiry of 30 days from that date; the requested Party may refuse to extradite him for the same offence.
6. If circumstances beyond its control prevent a Party from surrendering or taking into custody the person to be extradited, it shall notify the other Party prior to the expiry of the 30 days; the two Parties shall agree on a new date of surrender and the provisions of paragraph 5 of this article shall apply.

Article 17. Postponement of surrender

The requested Party may, after making its decision on the request for extradition, postpone the surrender of the person sought, in order to proceed against that person, or, if he has already been convicted, in order that he may serve his sentence in the territory of that Party for an offence other than that for which extradition is requested.

Article 18. Surrender of property

1. If extradition is granted, the requested Party shall, insofar as its law permits, seize and surrender property:
 - (a) Which may be required as evidence or
 - (b) Which has been acquired as a result of the offence and which, at the time of arrest, is found in the possession of the person sought or is discovered subsequently.
2. The property mentioned in paragraph 1 of this article shall be surrendered even if the extradition, having been agreed to, cannot be carried out owing to the death or escape of the person sought.
3. When the property is liable to seizure or confiscation in the territory of the requested Party, the latter may, in connection with pending criminal proceedings, temporarily retain it or hand it over on condition that it is returned.
4. Any rights which the requested Party or third Parties may have acquired in the property shall be preserved. Where these rights exist, the property shall be returned without charge to the requested Party as soon as possible after the trial, unless the latter waives its rights.

Article 19. Transit

1. Transit through the territory of one of the Contracting Parties shall be granted on submission of a request by the means mentioned in article 10, paragraph 1, and under the same conditions as those prescribed for extradition, except that, as regards the documents to be produced, only those mentioned in article 10, paragraph 2 (a) and (b), shall be required. The conditions envisaged in article 2, paragraph 1, and which relate to the duration of the sentences shall not be taken into account.

2. If air transport is used, the following provisions shall apply:

(a) If no landing is scheduled, the requesting Party shall notify the Party over whose territory the flight is to be made, shall certify the existence of one of the documents mentioned in article 10, paragraph 2 (a), and shall give an assurance that, on the basis of the facts and materials in its possession, transit cannot be refused under the provisions of this Convention, in particular articles 4 and 9. In the event of an unscheduled landing, the notification of transport by air shall have the effect of a request for provisional arrest as provided for in article 14, and the requesting Party shall submit a formal request for transit;

(b) When a landing is scheduled, the requesting Party shall submit a formal request for transit.

Article 20. Military offences

This Convention shall not apply in the case of purely military offences.

Article 21. Language to be used

The documents to be produced shall be in the language of the requesting Party. However, any documents which are not drafted in French shall be accompanied by a certified French translation.

Article 22. Expenses

1. Expenses incurred in the territory of the requested Party by reason of extradition shall be borne by that Party.

2. Expenses incurred by reason of transit through the territory of the Party requested to grant transit shall be borne by the requesting Party.

Article 23. Settlement of disputes

Any dispute arising in connection with the interpretation or application of this Convention shall be resolved through the diplomatic channel.

A Joint Consultative Commission shall be established comprising representatives of the Ministries of Foreign Affairs and Justice and shall meet regularly, at the request of either State, to assist in the settlement of problems arising from the application of this Convention.

TITLE V. FINAL PROVISIONS

Article 24.

This Convention abrogates the Convention concerning extradition and judicial assistance in criminal matters between the Kingdom of Belgium and the Kingdom of Morocco (with Additional Protocol), signed at Rabat on 27 February 1959, insofar as it relates to extradition.

Article 25

Each Contracting Party shall notify the other Party of the completion of the procedures required by its Constitution for the entry into force of this Convention. This Convention shall enter into force the first day of the second month following the date of the last of these notifications.

This Convention is concluded for an indefinite period. Either Party may denounce it by giving notice, in writing, to the other Party through the diplomatic channel. Such denunciation shall take effect six months following the date on which it is sent.

In witness whereof the representatives of the two States, being duly authorized for this purpose, have signed this Convention and affixed their seals hereto.

Done in Brussels on 7 July 1997, in duplicate in the French, Dutch and Arabic languages, the three texts being equally authentic.

For the Kingdom of Belgium:

STEFAN DE CLERCK
Minister of Justice

For the Kingdom of Morocco:

ABDERRAHMANE AMALOU
Minister of Justice

